مفهوم الكلام عند فخر الدين الرازي وفق خاصيتي الإخبار والمعلومية

د. نوار عبيدي
قسم اللغة العربية وآدابها
جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف(الجزائر)
Nouar.labidi@hotmail.com

نص البحث:

لم يخلّف لنا فخر الدين الرّازي[1] كتابا في النحو بالشكل الذي يعرفه النحويون. والثابت أنه صنع كتابا في النحو صغيرا في حجمه سمّاه (المحرّر)[2]. وذكر آخرون أن له شرحا لمفصل الزمخشري[3]، وله كتاب اسمه الإعراب[4].

أمّا (المحرّر) فقد نقده أبو حيان الأندلسي (745 هـ) في تفسيره (البحر المحيط) نقدا لاذعا فقال عن الرّازي " والعجب من هذا الرجل وتجاسره على العلوم؛ حتى صنّف في النحو كتابا سمّاه المحرّر، وسلك فيه طريقة غريبة بعيدة عن مصطلح أهل النحو ومن مقاصدهم، وهو كتاب لطيف محتو على بعض أبواب العربية. وقد سمعت شيخنا أبا جعفر بن الزبير يذكر هذا التصنيف ويقول: إنه ليس جاريا على مصطلح القوم، وإن ما سلكه في ذلك من التخليط في العلوم، ومَن غلب عليه فن ظهر فيما يتكلم به من غير ذلك الفن،.، ولمّا وقفت على هذا الكتاب بديار مصر؛ رأيت ما كان الأستاذ أبو جعفر يذم من هذا الكتاب، ويستنزل عقل فخر الدين في كونه صنّف في علم، وليس من أهله "[5]. وظاهر من هذا النص أن كتاب (المحرّر) الذي صنعه الرّازي هو:

- كتاب في النحو.
- اعتمد فيه الرّازي منهجا جديدا قال عنه أبو حيان إنه غريب.
- كتاب صغير الحجم (لطيف).
- يحتوي على بعض أبواب العربية وليس كلها.
- فيه خلط بين العلوم حسب أبي جعفر

فقبل شروعه في تفسير الفاتحة في المجلد الأول قال الرازي أنه يجب التطرق إلى المباحث المتعلّقة باللغة والإعراب، وهي العلوم المستنبطة من الاستعاذة[6]، وجعلها في سبعة أبواب كما يأتي:

1- الباب الأول: في المباحث المتعلّقة بالكلمة وما يجري مجراها.
2- الباب الثاني: في المباحث المستنبطة من الصوت والحروف وأحكامها.
3- الباب الثالث: في المباحث المتعلّقة بالاسم والفعل والحرف.
4- الباب الرابع: في تقسيمات الاسم.
5- الباب الخامس: في أحكام أسماء الأجناس والأسماء المشتقة.
6- الباب السادس: في تقسيم الاسم إلى المعرب والمبني.
7- الباب السابع: في إعراب الفعل.

وعندما أنهى الرّازي هذه المباحث قال في آخرها " ولنكتف بهذا القدر من علم العربية، قبل الخوض في التفسير"[7].

والمتأمل في هذه الأبواب سيجد أن الرّازي استطاع بمنهج دقيق أن يجمع علوم العربية في هذا المختصر. ونحن نظن أن هذا الفصل من التفسير هو ذاته كتاب (المحرّر) الذي عناه أبو حيان، وقد وضعه الرّازي في مقدّمة التفسير ليكون المدخل العلمي لفهم لغة القرآن.

وقد جمع الرّازي في هذه المباحث مسائل لغوية كثيرة متعلّقة بالصوت، والنحو، والصرف، والدلالة. لذلك وجده أبو جعفر وأبو حيان غريبا، لأن الرّازي لم يستعمل فيه منهج من سبقوه في وضع النحو، ولم يتعرض فيه إلى تلك التفاصيل الفرعية الدقيقة المعهودة في المباحث النحوية، ولم يدخل في تلك النقاشات والخلافات الطويلة، وقد استطاع الرّازي أن يسيطر على المباحث اللغوية الضرورية كأداة لتفسير القرآن، وجعل لنفسه منهجا دقيقا تمثل في تلك الأبواب السبعة.

ففي الباب الأول تحدّث الرّازي عن الكلمة المفردة، وذكر أن أحسن سبيل لمعرفتها هو طريق الاشتقاق. وتكلم عن الاشتقاق الأكبر والأصغر، ثم تعرّض لمعنى المصطلحات الضرورية في علم العربية وهي: اللغة، الكلمة، اللفظة، العبارة، الكلام، القول، والحديث، وكل ما تعلّق بهذه المصطلحات من المفاهيم اللغوية، والكلامية، والأصولية.

ثم تحدّث عن علاقة اللفظ بالمعنى بتفصيل دقيق، كما تحدّث عن الوضع اللغوي، ومسألة النشأة، والتوقيف، واختلاف اللغات، وطرق نقلها.

وفي الباب الثاني تطرق الرّازي إلى الأصوات، وكيفية حدوثها، وحدّ الحرف. وأتبع ذلك بالحديث عن قدم كلام الله، وما جاء فيه من نقاش عند مختلف المذاهب. وأغلب هذا الباب يدخل في علم الأصوات.

أمّا الباب الثالث فقد خصّصه للمباحث المتعلّقة بالاسم، والفعل، والحرف، وهي أقسام الكلمة. فتحدّث عن الاسم وتعاريفه، ثم الفعل وما تعلّق به، ثم الحرف، وأخيرا ما تركّب من هذه الثلاثة من جمل، مشيرا إلى الاسمية، والفعلية، والشرطية، مضيفا جملة الظرف والنداء. وهذا باب مجمل في النحو.

وخصّص الباب الرابع للاسم وأنواعه، تحدّث فيه عن العلَم، واسم الجنس وما تعلّق بهما من أقسام.

وفي الباب الخامس تطرق أيضا إلى أسماء الجنس، وأضاف الأسماء المشتقة .

أمّا في الباب السادس فقد تحدّث عن المعرب، والمبني من الأسماء، وفرّق بين الإعراب والبناء، وتحدّث عن الحركات وأحوالها، ثم الممنوع من الصرف، ثم المرفوعات، والمنصوبات، وأنواع المفاعيل.

وخصّص الباب السابع لإعراب الفعل، وفيه تحدّث عن الحذف، والتقديم إلخ....

وظاهر أن هذه الأبواب الأخيرة مباحث نحوية. وقد قسّم الرّازي شروحه لهذه المباحث إلى مسائل، ثم إلى أقسام. وكان يستشهد في كثير من القضايا بكبار النحاة كسيبويه (180هـ)، وابن جني (392هـ)، والجرجاني (471هـ)، والزمخشري (538هـ)، معتمدا على القرآن، والشعر، وكلام العرب.

الملاحظ هنا أن الرّازي في هذه المباحث استعمل لغة جديدة في عرض المسألة النحوية لم يسبقه إليها أحد. وهذا المنهج التجديدي كان غريبا بالنسبة لأبي حيان وغيره[8] بسبب العرض الجديد الذي اقترحه الرّازي لما سمّاه بعلم العربية. ودون شك فإن تسمية (علم العربية) لا تعني المسائل النحوية فقط، وإنّما تعني كل ما تعلّق بالعربية من صوت، ومفردات، ونحو، ودلالة، ومعجم. وقبل الرازي بكثير كان يفهم من مصطلح علم العربية أنه النحو. وقد عنون الزمخشري مؤلفه النحوي (المفصل في علم العربية)[9]، وحتى ابن خلدون (808هـ) عندما تحدّث عن علم العربية المأخوذ من كتاب سيبويه

وصعوبة تعلمه كان يقصد النحو[10]. أمّا علم العربية عند ابن جني فغير ذلك، وقد أوضح في باب (فيما يؤمنه علم العربية من الاعتقادات الدينية) أن الجهل بعلم العربية يؤدي إلى فساد العقيدة، وهو هنا لا يقصد النحو فقط، وإنّما ما تعلّق بالبلاغة، والبيان، والحقيقة والمجاز، وغيرها[11] مثل ما ذهب إليه الرازي.

1- مفهوم الكلمة عند الرّازي:

يستهل الرّازي في تعريفه للكلمة برأي الزمخشري من كونها اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع[12]. ويعترض الرّازي على هذا التعريف ويقول إنه ليس بجيّد وهو تعريف غلط[13]. وسبب ذلك عند الرّازي أن الزمخشري أهمل صفتي الحدث والزمان في الكلمة، وكذا أسماء الأفعال مثل (مه وصه). ثم إنه جعل صفة الإفراد خاصة بالمعنى، والأصل أن تكون هذه الصفة خاصة باللفظ.

ويعرّف الرّازي الكلمة بقوله " هي اللفظة المفردة الدالة بالاصطلاح على معنى"[14]. ويجعل لهذا التعريف قيودا أربعة:

1- الكلمة لفظة.
2- مفردة.
3- تدلّ على معنى.
4- مصطلح عليها.

ويضيف الرّازي تعريفا آخر للكلمة كونها كل منطوق به أفاد شيئا بالوضع[15]. وبهذا يشير إلى أن الكلمة يجب أن تكون منطوقة ليخرج منها المكتوب، والإشارة من جهة، ومن جهة أخرى يجب أن تفيد معنى اصطلح عليه القوم، كما يمكن أن تكون الكلمة حرفا واحدا، أو مركبة من حروف. وجاء هذا التعريف ردّا على المعتزلة الذين رأوا أن إفادة الكلمة تكون بحرفين فصاعدا، وبالتالي فإن الرّازي يعدّ لام التعريف، والتنوين، والإضافة، من الكلمات.

وقد لاحظ الدكتور إبراهيم أنيس أن تعريف القدماء للكلمة من أنها لفظ مفرد دلّ على معنى مفرد؛ يوقعنا في حيرة كبيرة مع أن هذا التعريف ينطبق على جميع العربية. إلا أن الحيرة تأتي عندما نسأل هل تُعدّ أداة التعريف كلمة؟ وهل تُعدّ الباء الجارة كلمة[16]؟ ولو تبنينا مذهب الرّازي لزالت عنا هذه الحيرة لأن شرط الكلمة عنده توفرها على معنى.

والحق أن تعريفا دقيقا للكلمة غير متوفر لا عند القدماء ولا عند المحدثين وحتى الغربيين. فلا الأساس الصوتي لتحديد الكلمة أثبت نجاعته بما في ذلك النبر كما ذكر فندريس، ولا حتى بالسكتات والوقفات التي ذكرها د/ إبراهيم أنيس[17]. ذلك لأن تداخل الكلمات وتشابكها لا تساعد على معرفة الجزء الأساس للكلمة الواحدة، لذلك لو تأمّلنا جيدا تعريف الرّازي لوجدناه قريبا جدا من حدّ الكلمة الحقيقي، كونها لفظة منطوقة ومسموعة مفردة دالة بالاصطلاح على معنى. وهذا الرأي يؤيده د/ امحمد بن نبري حين قال" إن تعريف الرّازي هو الأولى بالأخذ والأجدر بالاعتبار على ما فيه من عموم "[18].

2- مبدأ الإخبار والمفهومية في تقسيم الكلام عند الرّازي:

يكاد النحاة يجمعون على أن الكلام العربي لا يخرج عن كونه اسما، وفعلا، وحرفا. وهو رأي سيبويه، والمبرّد (285هـ)، وابن فارس (395هـ)، وابن جني، والحريري (516هـ)، والزمخشري (538هـ)، وابن يعيش (643هـ)، وابن مالك (672هـ)، وابن هشام (761هـ)، والسيوطي (911هـ)، وشُرّاح الألفية[19].

إلا أن بعضهم أضاف قسما رابعا وسمّاه الخالفة، ويقصدون اسم الفعل. وقيل إن هذه الزيادة لأبي جعفر بن صابر[20]. وقبله ذكر الزجّاجي (377هـ) أنه لا يمكن أن يكون هناك قسم رابع في التقسيم، واتهم من يزعم ذلك بالتخمين والشك حيث قال "والمدعي أن للكلام قسما رابعا أو أكثر من متخمن أو شاك، فإن كان متيقنا فليوجد لنا في جميع كلام العرب قسما خارجا عن أحد هذه الأقسام ليكون ذلك ناقضا لقول سيبويه، ولن يجد إليه سبيلا "[21]. وقال ابن الأنباري (577هـ) " إن هذه الأقسام الثلاثة يُعبَّر بها عن جميع ما يخطر بالبال ويُتوهم في الخيال، ولو كان ههنا قسم رابع لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه "[22].

ونحن نأخذ هذين النصين للرّد على بعض المحدثين الذين أضافوا أقساما أخرى، معتبرين أن القدماء لم يذكروا الأسس التي بنوا عليها تقسيمهم، وإنّما جابهونا بنتيجة هذا التقسيم كما قال د/ تمام حسان[23].

ومن بين هذه التقسيمات الحديثة:

- تقسيم د/ إبراهيم أنيس: اسم، ضمير، فعل، أداة[24].
- تقسيم د/ مهدي المخزومي: اسم، فعل، أداة، كناية[25].

- تقسيم د/ تمام حسان: اسم، فعل، صفة، ضمير، خالفة، ظرف، أداة[26].

ولو أفضنا في تحليل هذه الإضافات لوجدنا أنها لا تخرج عن التقسيم الأساس الذي اعتمده القدماء، خاصة إذا أخذنا بالاعتبار مبدأ الرّازي في التقسيم.

أ. مبدأ الإخبار:

وإذ يوافق الرّازي على التقسيم الثلاثي للكلمة، فإنه يوضّح أن تقسميه مبني على مفهوم الإخبار. وهو هنا يضع أسس التقسيم - خلافا لما ذكره د/ تمام حسان - ويخالف من سبقه في مبدأ التقسيم. يقول الرّازي " اعلم أن تقسيم الكلمة إلى هذه الأنواع الثلاثة يمكن إيراده من وجهين؛ الأول: أن الكلمة إمّا أن يصحّ الإخبار عنها وبها وهي الاسم، وإمّا أن لا يصحّ الإخبار عنها لكن يصحّ الإخبار بها وهي الفعل، وإما أن لا يصحّ الإخبار عنها ولا بها وهي الحرف. واعلم أن هذا التقسيم مبني على أن الحرف والفعل لا يصحّ الإخبار عنهما، وعلى أن الاسم يصحّ الإخبار عنه"[27].

إن الرّازي بهذا المنهج يتكئ على الميزة الوظيفية للكلام، وهذا هو عينه مبدأ اللسانيات الحديثة. فإن خاصية الاتصال وما يلحقها من مفاهيم الإخبار، والإعلام، والفهم والإفهام، هي المبدأ الأساس لمعالجة المفاهيم اللغوية. ويتجاوز الرّازي بهذا النظر مبدأ سيبويه[28]، وغيره في التقسيم[29]. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الإخبار يتحدّد أيضا بالإسناد الذي يعدّ أداة للإخبار. فالاسم يصح الإخبار به، ويصح الإخبار عنه أي يمكن أن يكون مسندا ومسندا إليه، بخلاف الفعل الذي يكون مسندا فقط لأنه لا يصح الإخبار عنه، أما الحرف فلا يمكن أن يكون مسندا ولا مسندا إليه لأنه لا يصح الإخبار به، ولا الإخبار عنه.

وبهذا الاعتبار فإن الاسم يمكن أن يؤدي وظيفتين؛ أن يكون مسندا أو مسندا إليه، أمّا الفعل فلا يكون إلا مسندا، أما الحرف فلا يمكن أن يكون مسندا ولا مسندا إليه.

ب . مبدأ المعلومية:

هذا ويضيف الرّازي مبدأ آخر في التقسيم سمّاه المعلومية؛ حين قال" الكلمة إمّا أن يكون معناها مستقلا بالمعلومية أو لا يكون، والثاني هو الحرف. أمّا الأول فإمّا أن يدلّ ذلك اللفظ على الزمان المعين لمعناه وهو الفعل، أو لا يدلّ وهو الاسم "[30].

فالحرف لا يستطيع أن يستقل بالمعلومية إلا إذا اتصل باسم أو فعل. أمّا الفعل والاسم فالفرق بينهما من حيث المعلومية هو الزمن، فإذا توفّر فذلك هو الفعل، وإن لم يتوفّر فذلك هو الاسم. والمعلومية هنا هي الوظيفة التي يؤدّيها المعنى، فحرف (على) مثلا معناه العلو لكنه لا يحمل معلومة مستقلة إلا إذا اتصل بغيره، أمّا الفعل فيستقل معناه بالمعلومية إذا دلّ على زمن، وإلا فهو اسم. بما في ذلك المصدر.

ولو أخذنا هذين المبدأين في التقسيم (الإخبار، والمعلومية) ورجعنا إلى تقسيم المحدثين الآنف الذكر لوجدنا أن إضافاتهم ليست بشيء[31]، ولوَجدنا أن قولهم بأن القدماء جابهونا بالتقسيم الثلاثي؛ مجانب للصواب.

ج . حد الاسم عند الرازي:

لقد قدّم ابن فارس مجموعة من التعريفات للاسم لأبرز اللغويين والنحويين أمثال سيبويه، والمبرّد، والأخفش (215هـ) ، والمازني (249هـ) ، والزّجاج (311هـ) ، وقال في الأخير " هذه مقالات القوم في حدّ الاسم يعارضها ما قد ذكرته، وما أعلم شيئا مما ذكرته سلم من معارضة، والله أعلم أي ذلك أصحّ "[32]. والخلاف الذي وقع متعلّق بمجموعة من الألفاظ كأسماء الاستفهام، والظروف، التي احتار القوم في تصنيفها. فإذا كان الاسم هو ما يحدّث عنه، فـ (كيف) و(أين) لا يحدّث عنها، وإذا كان ما يصلح أن يكون فاعلا فـ (كيف، وعند، وحيث، وأين) لا تصلح أن تكون فاعلا، وإذا كان الاسم يحتمل التنوين أو التعريف أو الإضافة، فتلك الألفاظ لا تحتمل. وقيل إن الاسم يصحّ أن يوصف أو ينادى، وذلك لا يصحّ في مثل (كيف، وأين) وغيرهما. لذلك مال ابن فارس إلى قول من قال إن الاسم ما كان مستقرا على المسمّى وقت ذكرك إياه ولازِما له، وقال: هذا قريب[33].

ونقد الرّازي بعض التعريفات للاسم منها رأي من ذهب إلى أن الاسم يصحّ الإخبار عن معناه، وهذا ينقضه صحّة الإخبار عن معنى الفعل والحرف. وقول من قال إنه يستحق الإعراب، وهذا عنده ضعيف لأن المضارع أيضا معرب وهو فعل.

أمّا رأي الزمخشري الذي قال إن الاسم ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجرّدة عن الاقتران[34]، فقال عنه إنه تعريف مختل، لأنه ينتقض بالفعل والحرف.

أمّا تعريف الاسم عند الرّازي فهو: كلمة دالة على معنى مستقل بالمعلومية من غير أن يدلّ على الزمان المعين الذي وقع فيه ذلك المعنى[35].

ويفهم من هذا التعريف أن الاسم:

- كلمة.
- تدلّ على معنى.
- المعنى مستقل بالمعلومية.
- لا يدلّ على زمان معين.

ويمضى الرّازي يفصّل في هذا التعريف بمنهج عقلي ليؤكد أنه ذكر الكلمة ليحترز عن الخط والإشارة، وأن لها معنى ليحترز عن المهمل[36]. ويركّز الرّازي على المعنى المستقل بالمعلومية لأن الحرف لا يستقل إلا باقترانه، والفعل لا يستقل إلا بالزمن. أمّا الاسم فلا يدلّ على زمان معين، وهو القيد الأخير في تعريفه.

ويرى الرّازي أن علامات الاسم لفظية ومعنوية، أمّا اللفظية فمنها ما يقع في أول الاسم أو في وسطه أو في آخره، أمّا الأولى فهي حرف التعريف، وحرف الجر، والثانية كياء التصغير وحرف التكسير، والثالثة كالتثنية والجمع. أمّا المعنوية فهي صحّة كونه موصوفا، وصفة، وفاعلا، ومفعولا، ومضافا إليه، ومخبرا عنه، ومستحقا للإعراب[37]. بينما اكتفى الزمخشري بجواز الإسناد إليه، ودخول حرف التعريف والجر والإضافة، وزادَ التنوين[38] الذي لم يذكره الرّازي لئلا يخرج الممنوع من الصرف عن الاسمية.

وقد تحدّث الرّازي عن الحركات وكان يصفها وصفا صوتيا دقيقا؛ قال عن الضمة أنها تقع بعضلتين صلبتين واصلتين إلى طرفي الشفة، والكسرة تكتفي بعضلة واحدة، والعضلة نفسها تحدث الفتحة بنوع من الضعف[39].

وعندما تكلم عن الحركة الإعرابية ذكر أنها متأخرة عن الحرف تأخرا بالزمان، وفسر شرح ذلك بحدوث النفس وحبسه[40].

كما تحدّث الرّازي عن أنواع الاسم، وأحكام العلَم، واللقب، والكنية، والممنوع من الصرف، والأسماء المشتقة، وغير ذلك من مسائل النحو بالمنهج نفسه الذي عرضناه.

خاتمة

فيما تعلق بمصطلح الكلام فيمكن أن نسجل ما يأتي:

انطلاق الرازي في تأسيسه لمفهوم الكلام من مفهوم الكلمة في حد ذاتها التي تعد أصغر جزء للكلام، فهي عنده اللفظة المفردة الدالة بالاصطلاح على معنى، أو هي كل منطوق به أفاد شيئا بالوضع. وهذا التعريف الدقيق من شأنه أن يزيل كثيرا من

الغموض الذي أحاط بمصطلح الكلمة. وإذا كان الرازي يؤيد التقسيم الثلاثي للكلام وهو مذهب أغلب النحاة الأوائل ابتداء من سيبويه، إلا أن الرازي اعتمد على مفهومين للتقسيم هما الإخبار والمعلومية. ومفهوم الإخبار يتحدد بقوله "واعلم أن هذا التقسيم مبني على أن الحرف والفعل لا يصحّ الإخبار عنهما، وعلى أن الاسم يصحّ الإخبار عنه". أما مفهوم المعلومية فمستمد من قوله "الكلمة إمّا أن يكون معناها مستقلا بالمعلومية أو لا يكون".

إن هذين المفهومين جديران بالاهتمام والاعتناء من قبل الباحثين لسببين: الأول: أنهما مستمدان من عمق التراث العربي الواعي الأول لخصائص اللغة العربية، والثاني: أن هذا المبدأ يغنينا عن كثير من الآراء الداعية إلى إعادة النظر في التقسيم الثلاثي للكلام العربي، الأمر الذي سيعطل البحث اللغوي ويعيده إلى الصفر، ويضيع لنا قرونا من البحث الحثيث الذي قام به علماؤنا.

ويظهر لنا جليا بعد هذه الجولة أن مصطلح الكلام وما تبعه من مصطلحات لسانية لا يزال في حاجة إلى بحث وتنقيب، أما عن علم الرازي فقد تبين لدينا أنه نحوي بامتياز. وما قاله عنه أبوحيان وشيخه أبو جعفر فمن قبيل غيرة العلماء ليس إلا.

هوامش البحث:

---

[1] فخر الدين الرازي هو محمد بن عمر التيمي البكري الملقب بابن خطيب الري، أخذ عن أبيه علم الأصول والجدل، ثم برع في معظم العلوم العقلية والنقلية، فألف ما يصل إلى مئتي مصنف في شتى الفنون خاصة الفلسفة، وعلم الكلام، والأصول، والطب، واشتهر بتفسيره الكبير (مفاتيح الغيب)، وكذا بكتابه المحصول في أصول الفقه، توفي سنة (606هـ). انظر ترجمته عند ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1971. ج4 ص248. وعيون الأنباء في طبقات الأطباء، تحقيق د/ نزار رضا، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د ط، د ت.ص462.

[2] ذكره أبو حيان وأشار أنه وقف عليه. انظر أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، تحقيق الشيخ زهير جعيد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، د ط، 1992. ج3 ص493.

[3] وفيات الأعيان، م س، ج4 ص248. وحاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والعلوم، دار الفكر، بيروت، د ط، 1990. ج2 ص1776. وقال ابن أبي أصيبعة شرح كتاب المفصّل ولم يتمّه. عيون الأنباء، م س، ص470. وكذا قال الصّفدي في الوافي بالوفيات، تحقيق س. ديدرينغ، دار النشر فرانزشتاينر، ودار الأندلس، بيروت، ط1974/2.ج4 ص254. وعنوانه عند القفطي المحصل في شرح كتاب المفصّل. انظر القفطي، تاريخ الحكماء، مكتبة المثنى، بغداد، د ط، د ت.تاريخ الحكماء، ص293.

[4] ذكره الصّفدي في الوافي بالوفيات، مس، ج4 ص254. وانظر خير الدين الزركلي، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت، ط1986/7. ج6 ص313.

[5] البحر المحيط، م س، ج3 ص493.

[6] فخرالدين الرازي، مفاتيح الغيب، مراجعة عبد الله الصاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1983. ج1 ص13.

[7] م ن، ج1 ص59.

[8] لقد نعت الدكتور إبراهيم رفيدة منهج الرّازي أيضا بالغريب. وقال إنه بالرغم من سعة اطلاع الرّازي وقدرته على التحليل والنقد؛ إلا أن ما ذكره من علم العربية " لا يدلّ على منهج لغوي سليم في نقد الأساليب النحوية وأصولها التي تعتمد على الحس اللغوي، والشواهد الفصيحة. انظر إبراهيم رفيدة، النحو وكتب التفسير، الدار الجماهيرية للنشر، ليبيا، ط1990/3. ج2 ص804.

[9] وهناك مجموعة من المؤلفات تحمل عنوان علم العربية وكلها متعلّق بالنحو؛ ك (الشمعة المضيئة في علم العربية) للسيوطي. ذكره صاحب كشف الظنون، م س، ج2 ص1065، و(التحفة الأدبية في علم العربية) للأشموني. م ن، ج1 ص362، و(المقدّمة الأزهرية في علم العربية) لخالد الأزهري. م ن، ج2 ص1798. وغيرها.

[10] ابن خلدون، المقدمة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د ط، د ت. ص532.

[11] ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، د ط، 1955. ج32 ص345.

[12] مفاتيح الغيب، ج1 ص20. المفصّل، ص8.

[13] م ن، ج1 ص20.

[14] م ن، ج1 ص21.

[15] م ن، ج1 ص22.

[16] إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، د ط، د ت. ص42.

[17] م ن، ص42.

[18] امحمد ابن نبري، التفكير اللغوي عند الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، مذكرة دكتوراه، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2004. ص18.

[19] سيبويه، الكتاب، تحقيق د/ عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1/1966. ج1 ص12. المبرّد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، د ط. 1963. ج1 ص3. ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية، تحقيق أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2/2007. ص48. الخصائص، م س، ج1 ص25. الزمخشري، المفصل في علم العربية، تحقيق سعيد محمود عقيل، دار الجيل، بيروت، ط1/2003. ص8. وانظر ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، د ط، د ت. ج1 ص20. وابن عقيل، شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط2/1997. ج1 ص14. وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق ح. الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط2/1997. ج2 ص5. والسيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق د/ عبد السلام هارون، ود/ عبد العالم سالم مكرم، دار البحوث العلمية، د ط، 1975. ج1 ص35. والحريري، شرح ملحة الإعراب، تحقيق بركات يوسف هبود، المكتبة العصرية، بيروت، ط2/1999. ص64. والحضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، دار الفكر، بيروت، ط، 1978. ج1 ص13. وابن حمدون، حاشية ابن حمدون على شرح المكودي، دار الفكر، بيروت، د ط، د ت. ج1 ص21. والصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، تحقيق مصطفى حسين أحمد، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، د ط، د ت. ج1 ص23 وما بعدها.

[20] السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق فائز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1984/1. ج3 ص71. وقال الأشموني: والنحويون على هذا (أي التقسيم الثلاثي) إلا من لا يعتد بخلافه. قال الصبان شارحا: هو أبو جعفر بن صابر فإنه زاد اسم الفعل مطلقا وسماه خالفة والحق أنه من أفراد الاسم. انظر حاشية الصبان. م س، ج1 ص23. وانظر شرح ابن عقيل، م س، ج1 ص31. وأبو جعفر هو أحمد بن صابر القيسي المغربي، عاش في الأندلس ثم خرج منها هاربا إلى مصر بعدما توعده السلطان بقطع يديه، وذكر أبوحيان أنه كان رفيق شيخه جعفر بن الزبير. وكان ابن صابر ظاهري المذهب، شاعرا، حسن الخط، ومحدثا، توفي بعد المئة السابعة. انظر الوافي بالوفيات، م س، ج2 ص365.

[21] الزّجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط1979/3. ص43.

[22] الأشباه والنظائر في النحو، م س، ج3 ص71.

[23] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط 1990/9. ص196.

[24] إبراهيم أنيس، من أسرار العربية، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط1966/3. ص265.

[25] مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1964/1. ص45.

[26] تمام حسان، العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1979/2. ص88. وهو الوحيد الذي استعمل مصطلح أبي جعفر (الخالفة).

[27] مفاتيح الغيب، م س، ج1 ص32.

[28] الكتاب، م س، ج1 ص12. حين قال "الكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل". دون ذكر مبدأ التقسيم.

[29] انظر مثلا المقتضب، م س، ج1 ص3. الإيضاح في علل النحو، م س، ص43. ومبدأ الإخبار أشار إليه بعض البصريين، وبه احتجّوا على اشتقاق لفظة (الاسم) من السمو

باعتباره يخبر به وعنه. انظر ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د ط، 1986. ج1 ص7.

[30] مفاتيح الغيب، م س، ج1 ص34.

[31] فالضمير، والكناية، والصفة، والخالفة، والظرف، كلها أسماء لا غير.

[32] الصاحبي، م س، ص49.

[33] م ن، ص49.

[34] المفصّل، م س، ص1.

[35] مفاتيح الغيب، م س، ج1 ص35.

[36] فالكلمة عنده مختصة بالإفادة وإلا لزم تجويز تسمية أصوات الطيور بالكلمة. انظر م ن، ج1 ص18.

[37] مفاتيح الغيب، ج1 ص36.

[38] المفصّل، م س، ص9. وشرح المفصّل، م س، ج1 ص48 وما بعدها. وأضاف ابن مالك صحّة مناداته. انظر ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1980/6. ج1 ص16. وركّز الحريري على دخول حروف الجر لأنها أغلب علاماته وكذا التنوين. انظر شرح ملحة الإعراب، م س، ص65. وكذا شرح ابن عقيل، م س، ج1 ص21. وانظر المكودي، شرح المكودي على الألفية، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1996/1. ص10.

[39] مفاتيح الغيب، م س، ج1 ص47.

[40] م ن، ج1 ص46.